

تقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية دراسة ميدانية على مؤسسات التقنية العليا بنطاق مدينة طرابلس الكبرى

ا. علي بن رمضان علي سلامة
محاضر
المعهد العالي للعلوم والتقنية طرابلس
benramadan74@gmail.com

د. خالد أحمد محمد
أستاذ مشارك
المعهد العالي للعلوم والتقنية العزيزية
Khmuda@yahoo.co.uk

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية بالتطبيق على المؤسسات التقنية العليا بنطاق مدينة طرابلس الكبرى ومن وجهة نظر العاملين بالأقسام الإدارية و المالية بتلك المؤسسات المتمثلين في المستويات الإدارية الآتية:- (مدير إدارة، مدير مكتب، رئيس قسم) و الذين لديهم علاقة بموضوع الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتوزيع (40) استمارة استبيان، وتم استبعاد عدد (2) استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل وبذلك أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (38) استمارة، أي بمعدل استجابة قدره (95%) من حجم العينة، وتم تحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) اتضح أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات التقنية العليا قيد الدراسة كان منخفضاً، وكان من التوصيات العمل على الرفع من تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات التقنية العليا بما يخدم مصلحة تلك المؤسسات.

الكلمات الدلالية: الحوكمة، المؤسسات التقنية العليا.

Abstract:

The study aimed at evaluating the level of application of the principles of governance in government institutions by applying them to higher technical institutions in the metropolis of Greater Tripoli and from the point of view of workers in the administrative and financial departments of those institutions represented in the following administrative levels:- (administration manager, office manager, department head) and who have Relationship with the subject of the

study, and in order to achieve the objectives of the study, the researchers distributed (40) questionnaires, and (2) were excluded because they were not suitable for analysis, thus the number of valid forms for analysis became (38) forms, i.e. a response rate of (95%) of the sample size And its results were analyzed using the statistical program (SPSS). It turned out that the level of application of governance principles in the higher technical institutions under study was low, and one of the recommendations was to work on raising the application of governance principles in higher technical institutions to serve the interests of those institutions.

Key Words: governance, higher technical institutions

1/1 المقدمة:

ظهرت في أواخر القرن الماضي مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالممارسات المحاسبية مثل المحاسبة الإبداعية، إدارة الأرباح، المحاسبة التجميلية، الإدارة الحاكمة أو حوكمة الشركات وغيرها، وقد تكون بعض من هذه المفاهيم ضمن الممارسات المحاسبية منذ فترة أبعد من ذلك بكثير، إلا أن ما استجد من أحداث اقتصادية واجتماعية متتالية أسفرت عن انهيار شركات عالمية كبرى، وحدثت أزمات مالية واقتصادية عالمية، مما أدى إلى حدوث أزمة ثقة في القائمين على العمل المحاسبي، من ممارسين وظيفيين، إلى ممارسي المهنة، نظرا لتحملهم جزءا من مسؤولية ما حدث، ولهذا أصبح الاهتمام يتزايد من قبل الباحثين الأكاديميين والمهنيين بكل هذه المفاهيم التي ظهرت مؤخرا ، ومن بينها مفهوم حوكمة الشركات باعتبارها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توجيه أو تسيير أعمال المؤسسة، لتحقيق أعلى مستوى من الرقابة على أنشطتها، لتحقيق أهدافها والالتزام بالنظم والقوانين واللوائح والمبادئ والقواعد المحاسبية اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، لتعزيز الثقة والمصداقية في بياناتها وتقاريرها المالية، وضمان مواجهة الصور المختلفة للفساد الإداري والمالي الذي تمارسه الإدارة العليا وبعض القيادات الإدارية داخل المؤسسة وفشل المراجعين

الداخليين والمراقبين الماليين بل وتواطؤ بعضهم لأجل تحقيق مصالح شخصية أو مصالح لأطراف على حساب أطراف أخرى.

2/1 المشكلة:

يؤدي استخدام مفهوم حوكمة الشركات إلى معالجة أسباب التعارض بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة العليا للمؤسسة والقيادات الإدارية الداخلية، والعاملين داخل المؤسسة والجهات التي تتبعها المؤسسة أو تخضع لرقابتها، وذلك للتأثير الإيجابي لمبادئ الحوكمة على أداء المؤسسة، ولما كانت الحوكمة قد أصبحت من المعايير الأساسية التي تشدد عليها هيئات وسلطات رقابية ودولية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأن الإدارة السليمة والبيئة الرقابية الفعالة شرطان ضروريان لقيام نظام إداري ومالي سليم لتحقيق أهداف المؤسسة وتطوير أدائها، وبالنظر إلى ما ورد بتقارير ديوان المحاسبة الليبي بشأن ضعف التزام مؤسسات الدولة بتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث ورد في تقرير (2015) أن أكد على مخالفة القوانين والتشريعات في كثير من الأحيان، لعدم الدراية أو لنقص الخبرة أو لحجج غير واقعية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة وعدم التنظيم وتسيير العمل وفقاً للأحداث تحت ضغوط الأمر الواقع، واتخاذ إجراءات متسرعة في كثير من الأحيان، وكذلك عدم الاهتمام أو التركيز على الإصلاح والبناء المؤسسي، وضعف الكفاءة والفعالية وتجاوز الصلاحيات وسلب الاختصاصات وفي تقريره (2016) ⁱⁱⁱ أثبت بأن هناك إسراف في النفقات التسييرية بعيداً عن البناء المؤسسي والتنمية، وعدم إدراك أهمية أنظمة الرقابة الداخلية والرفع من كفاءتها وتحسين فاعليتها واعتبارها من أولويات المرحلة، وفي تقريره (2017) ^{iv} يؤكد على ضعف أنظمة الحوكمة، وضعف أداء المراجع الداخلي، حيث يكتفي بأداء الدور النمطي بمراجعة أذون الصرف أو القيود اليومية دون تقديم تقارير دورية عن أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح والجرد المفاجئ للأصول الثابتة والمخزون والخزائن والعهد، وكانت نتائج أعمال مهام تقييم أنظمة حوكمة الشركات في هذا التقرير، أن الحوكمة

والإفصاح عنصران متلازمان ، فلا يمكن تقييم الحوكمة والرفع من كفاءتها لا من خلال مبدأ الإفصاح الشامل عن كافة البيانات والمعلومات المرتبطة بعناصرها، وعلى الأخص تركيبة مجلس الإدارة واجتماعاته ومكافآته، وكذلك الإفصاح عن أداء اللجان المهمة والمخاطر وآليات مواجهتها.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن تقارير ديوان المحاسبة السالفة الذكر والتي صدرت بعدها للسنوات (2018-2019-2020)^٧ أكدت على الازدياد المستمر لظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة نتيجة عدم التزام مؤسسات الدولة بتطبيق مبادئ الحوكمة، ومن بينها مؤسسات التعليم التقني والفني، حيث كان لها نصيبها من هذه ظاهرة الفساد المالي والإداري كباقي مؤسسات الدولة الأخرى، ولهذا يتم التساؤل في هذه الدراسة عن مستوى التزام مؤسسات التعليم التقني والفني بتطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارها صمام أمان لحمايتها من ظاهرة الفساد المالي والإداري، أو التقليل من أثارها على هذه المؤسسات ، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ما هو مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات التقنية العليا الواقعة بنطاق مدينة طرابلس الكبرى؟

3/1 تساؤلات الدراسة :

من خلال التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغة التساؤلات التالية:

1. هل تحرص المؤسسات التقنية العليا على تحقيق مبدأ الشفافية في المعاملات المالية ؟
2. هل تحرص المؤسسات التقنية العليا على تعزيز مبدأ المشاركة في وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات بشأن المعاملات المالية؟
3. هل تحرص المؤسسات التقنية العليا على تطبيق مبدأ المساءلة بشأن الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات في المعاملات المالية؟

4. هل تحرص المؤسسات التقنية العليا على تطبيق مبدأ الفاعلية التنظيمية للقائمين بالمعاملات المالية؟

4/1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة للبيانات والمعاملات المالية بالمؤسسات التقنية العليا الواقعة بنطاق مدينة طرابلس، خاصة في ظل عدم الاستقرار الإداري نتيجة الوضع السياسي العام بالبلاد وما أدى إلى عدم ثبات القوانين والقرارات المتعلقة بالمعاملات المالية وما قد يشجع على إهمال تطبيق مبادئ الحوكمة لغرض إخفاء العديد من المخالفات المالية ومن ثم تزايد صور الفساد، وبالتالي تأتي هذه الدراسة من أجل ترشيد المسؤولين حول أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لضمان سلامة ومصداقية المعلومات والمحافظة على ممتلكات المؤسسة خاصة في ظل ندرة الموارد المالية التي تعاني منها المؤسسات الحكومية، والمؤسسات التعليمية على وجه التحديد .

5/1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى : معرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات التقنية العليا الواقعة بنطاق مدينة طرابلس الكبرى.

الأهداف الفرعية :

لتحقيق الهدف الرئيس تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة مستوى تحقيق مبدأ الشفافية في المعاملات المالية.
2. معرفة مستوى تعزيز مبدأ المشاركة في وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات بشأن المعاملات المالية.

3. معرفة مستوى تطبيق مبدأ المساءلة بشأن الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات في المعاملات المالية.

4. معرفة مستوى تطبيق مبدأ الفاعلية التنظيمية للقائمين بالمعاملات المالية.

6/1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

حدود مكانية: فالدراسة تشمل على وجه التحديد العاملين بالشؤون الإدارية والمالية بالمؤسسات التقنية العليا الواقعة بنطاق مدينة طرابلس.

حدود زمنية: أجريت الدراسة خلال النصف الأول من عام 2022 م.

7/1 الدراسات السابقة:

1/7/1 دراسة (أبو عمرية، وآخرون 2020)^{vi}

جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطينية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه من المبكر الحديث عن الحوكمة الرشيدة في المجالس المحلية في ظل عدم تطبيق أبسط مبادئ الحوكمة، مثل المساءلة والشفافية، وإشراك الموظفين في اتخاذ القرارات، هذا بالإضافة إلى أن التقارير الإدارية التي يتم رفعها من رؤساء الأقسام الإدارية لا تعكس الوضع الحقيقي ولا تلبى حاجة الموظفين والمراجعين بمجتمع الدراسة.

2/7/1 دراسة (ضو، المصراطي، 2020)^{vii}

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول مفهوم الحوكمة ومكوناتها، ومعرفة النواحي الإيجابية لحوكمة المؤسسات، وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة المؤسسات،

بالإضافة إلى توضيح أهمية الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الإصلاح الإداري مسؤولية وهدف الجميع، لذلك فإن نشر التوعية من متطلبات الإعداد لهذه العملية، ويؤدي إلى وعي المساهمين والمؤسسات بمبادئ الحوكمة، وأن مفهوم الحوكمة لا يزال محدود الانتشار بل إن عدد كبير من المدراء وكبار الموظفين لا خلفية لهم عنه، فضلاً عن اكتسابهم المعرفة والمهارة الأزمة لتطبيق معاييرها بشكل صحيح، وأن الحوكمة كآلية نظرية وتطبيقه تستطيع أن تحدث تطوراً كبيراً في مستويات الإصلاح الإداري، وذلك لما تحتويه من مبادئ وضوابط وأهداف تعبر عن الثقافة الأخلاقية، وأن حوكمة المؤسسات تسهم في تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي التي تواجهها المؤسسات والأجهزة الإدارية في ليبيا، وهذا بدوره يقود إلى تحقيق الإصلاح الإداري، الأمر الذي ينعكس علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

3/7/1 دراسة (ربابعة 2019)

أجريت الدراسة بهدف التعرف على دور وأهمية تطبيق الحوكمة في الجامعات الحكومية السعودية، وكيفية مساعدتها للاستجابة للتحديات التي تواجهها من حيث جودة التعليم العالي، والمنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي وغيرها، في ظل بيئة تتسم بالتعقيد، وفي ظل سياسات حكومية تتجه نحو خفض التمويل وزيادة التوجه نحو إكساب الجامعات مزيداً من الاستقلالية و الحرية في إدارة شؤونها وأعمالها وكيف تمكن الحوكمة الجامعات من إدارة نفسها، وضمان استقلاليتها و نموها مع تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من لنتائج أهمها: تحقق الجامعات الحكومية السعودية مستوى أداء عالي من خلال المصداقية والكفاءة والمتابعة لتحقيق الأداء المطلوب من قبل الأفراد وعمليات التطوير والتحسين المستمر، بالإضافة إلى أن الجامعات تستطيع تنظيم العلاقة

بين الأطراف والمعنيين بالجامعة، من خلال مراعاة العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الحكومية، ومجال الإدارة، وأصحاب المصالح، والمستفيدين والموظفين والطلاب، مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية والمصلحة الهامة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1/2 مفهوم الحوكمة المؤسسية

للحوكمة مجموعة من المفاهيم والتعريفات التي كانت عبارة عن ترجمة لعبارة (Governance Corporate) ومنها: الحوكمة الرشيدة - الإدارة الرشيدة - الإدارة الحكيمة - الحاكمة المؤسسية - الحوكمة، وكانت تعريفات متعددة نتيجة لتزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة عالمياً خاصة بعد انهيار مجموعة من كبرى الشركات العالمية وحدثت أزمات مالية واقتصادية عالمية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

يعرفها (حماد، 2011، ص500) بأنها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة، لتوفير إشراف على المخاطر التي تقوم بها الإدارة وتعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي تقوم بتوجيه وإدارة الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي وبكل نزاهة وشفافية ووفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام حازم للمساءلة، لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.

2/2 أهمية الحوكمة المؤسسية:

تعتبر الحوكمة من العمليات الضرورية المهمة لتحسين أداء العمل وضمان نزاهة الإدارة وللوفاء بالالتزامات والتعاقدات وتحقيق أهداف المؤسسة بشكل قانوني واقتصادي سليم، وبالتالي فإن يمكن توضيح أهمية الحوكمة فيما يلي^{viii}:

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحياد والمصداقية لكافة العاملين في المؤسسات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها.
- تقادي وجود أية أخطاء أو انحرافات سواء متعمدة أو غير متعمدة ومنع حدوثها أو استمرارها.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وترشيد الإنفاق وربطه بالأداء.
- تحقيق أعلى قدر من الفعالية والاستقلالية للمراجعين الخارجيين، وضمان عدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين

3/2 أهمية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي:

للحوكمة أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي، لأنها توفر الهيكل التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف هذه المؤسسات، ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء، ويمكن تحديد أهميتها في إدارة مؤسسات التعليم العالي كما يلي:

- تسهم في إيجاد مؤسسات مستقلة لها مجالس وهيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات، والتأكد من فعالية إدارتها.
- مساعدة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة.
- تقييد في الكشف عن أوجه القصور في الأداء وضعف المخرجات.
- ضمان التوازن بين المسؤوليات الإستراتيجية بعيدة المدى والمسؤوليات التشغيلية قصيرة المدى.
- تساعد الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، وتجنب الفساد الإداري والمالي لمؤسسات التعليم العالي.
- تضمن حقوق ومصالح العاملين من الهيئتين الإدارية والأكاديمية دون تمييز.

- تعتبر الحوكمة نظام رقابة وإشراف ذاتي، الذي يؤدي إلى سلامة تطبيق القانون والتشريعات، وبالتالي تحسين أداء الإدارة وضمان حقوق العاملين ومن ثم تحقيق رضا المجتمع عن مؤسسات التعليم العالي وأدائها.

4/2 أهداف الحوكمة المؤسسية:

يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعزز من أداء المؤسسات الحكومية ومن هذه الأهداف ما يلي^{ix}:

- تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة بمؤسسات الدولة، وبما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- تحقيق مبدأ النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية.
- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر والمؤسسات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين والموظفين وغيرهم من أصحاب العلاقة بالسياسات والإجراءات الحكومية.
- تحقيق مستوى من الكفاءة والفاعلية والمشاركة لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة ومحفزة على التطور والإبداع.
- زيادة نسبة رضا أصحاب العلاقة عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.
- المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.

5/2 المبادئ الأساسية للحوكمة المؤسسية

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث ما يتعلق بموضوع المبادئ الأساسية للحوكمة المؤسسية، واتفقت في معظمها على أنه يمكن حصر المبادئ الأساسية للحوكمة المؤسسية فيما يلي^x:

المبدأ الأول: وجود إطار فعال للحوكمة المؤسسية:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة المؤسسية مجموعة من الأسس التي تساعد على تحقيق الشفافية، ويل وتضمن كفاءتها وفعاليتها، لضمان تحقيق نتائج إيجابية للأداء الاقتصادي بالمنظمة، ولابد أن يكون ذلك في إطار مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية التي تحدد المسؤوليات بوضوح بين جميع السلطات التنظيمية والإشرافية والتنفيذية المختلفة.

المبدأ الثاني: المحافظة على حقوق المساهمين:

من خلال تنفيذ مجموعة من الآليات التي تضمن حصول كافة المساهمين على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في التوقيت الملائم، وأن تضمن المؤسسة لجميع المساهمين الحصول علي: -

- (1) مجموعة الحقوق الأساسية للمساهمين.
- (2) مجموعة الحقوق المتعلقة بالمشاركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في نظام المؤسسة.
- (3) حق المشاركة الفعالة وفقاً لنظام التصويت في الجمعية العمومية للمساهمين.
- (4) يجب الإفصاح للمساهمين عن اللوائح والقواعد التي تعطي الحق لفئة معينة من المساهمين لممارسة درجة معينة من الرقابة.
- (5) يجب أن يراعي المساهمون مبدأ التكلفة والعائد عند وضع القواعد المرتبطة بممارستهم لحق التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمؤسسة.

المبدأ الثالث: تحقيق العدالة بين جميع المساهمين:

وهو ما يعني المساواة والعدالة بين المساهمين داخل كل فئة، وخاصة صغار المساهمين أو المساهمين الأجانب، وأن يكون لكل مساهم الحق في المطالبة بالتعويض في حالة انتهاك أي حق من حقوقه.

المبدأ الرابع:- دور أصحاب المصالح في ممارسة مسئوليات الإدارة:

حيث يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات اعترافاً بحقوق أصحاب المصالح بالمؤسسة كما يكفلها لهم القانون، وأن يتضمن ما يحفز على خلق روح التعاون بين المؤسسات ممثلة في مجالس إدارتها، وبين أصحاب المصالح، بهدف تحقيق التنمية المستدامة طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية السليمة ، وتعظيم الثروة وزيادة فرص العمل.

المبدأ الخامس:- الإفصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بالمؤسسة:

حيث يجب أن ينطوي إطار الحوكمة على ما يضمن الإفصاح الكافي، عن أساليب ممارسة السلطات، وهيكّل الملكية، وتقييم الأداء، إلى جانب النتائج التشغيلية والمالية للشركة.

المبدأ السادس: - مسئوليات مجلس الإدارة بالمؤسسة:

حيث يجب أن يحتوي إطار الحوكمة على معايير اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومهامهم الأساسية والضمانات اللازمة للمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من جانب مجلس الإدارة، من خلال مجموعة من الإجراءات الإرشادية والإستراتيجية، وأن يضمن للمؤسسة والمساهمين حق مساءلة مجلس الإدارة في أي أمور يرون فيها ضرورة لذلك.

3. الدراسة الميدانية:

1/3 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي في دراسة طبيعة عناصر المسألة البحثية وأبعادها المختلفة، وهو بحث ميداني، لتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية، بالتطبيق على المؤسسات التقنية العليا بنطاق مدينة طرابلس الكبرى، وقد تم التركيز من خلال هذا المنهج على جانبين مكملين لبعضهما البعض وذلك على النحو الآتي: -

1-(الجانب التوثيقي المكتبي): مراجعة الكتب والأبحاث والدراسات المتوفرة وذات الصلة

بموضوع الدراسة

2- (الجانب الميداني) الاعتماد على جمع البيانات ميدانياً بواسطة استبيان تم تصميمه لأغراض الدراسة.

2/3 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع القيادات الإدارية المتمثلة في المستويات الإدارية الآتية:-(مدير إدارة، مدير مكتب، رئيس قسم) الذين لديهم علاقة بموضوع الدراسة، بمؤسسات التقنية العليا بنطاق طرابلس الكبرى والبالغ عددهم (300) قيادي إداري، وتم تحديد حجم العينة بناءً على ما صاغه بعض الإحصائيين للدكتور أحمد خضر لتحديد الحجم الأمثل لاختيار العينة، حيث ينصح في الدراسات الوصفية باستخدام ما نسبته (20%) من أفراد مجتمع صغير نسبياً (بضع مئات)، و(10%) لمجتمع كبير (بضع آلاف) (5%) لمجتمع كبير جداً (عشرات الألف)(خضر، أحمد، 2013، 188).

وتم توزيع (40) استمارة استبيان، وتم استبعاد عدد (2) استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل وبذلك أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (38) استمارة، أي بمعدل استجابة قدره (95%) من حجم العينة، وتمت الإجابة على الاستمارات، وذلك بمقابلة الموظفين في داخل الكليات والمعاهد التقنية العليا وفي أوقات مختلفة وبحضور الباحثين.

3/3 أداة الدراسة:

تم استخدام صحيفة الاستبيان (الاستبانة) لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة وقسمت صحيفة الاستبيان إلى محورين، حيث شمل المحور الأول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بخصائص مفردات عينة الدراسة من حيث (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، مدة الخبرة الوظيفية، المستوى الوظيفي)، أما المحور الثاني فقد شمل عبارات لتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التقنية العليا بنطاق مدينة طرابلس الكبرى، والمتمثلة في المبادئ الآتية (الشفافية، المشاركة، المساءلة، الفعالية التنظيمية)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية في الدراسة: -

1. معامل ألفا كرومباخ لإيجاد قيمة معامل ثبات أداة الدراسة (البحث).
 2. معامل الصدق الذاتي لإيجاد قيمة معامل قيمة صدق الدراسة
 3. التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة.
 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات قيد الدراسة.
- وتم استخدام مقياس ليكرث الخماسي للإجابة على عبارات بنود صحيفة الاستبيان، لتحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة كمية، وذلك باستخدام الأوزان الأتية للمقياس بالجدول الآتي:

جدول (1) تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرث الخماسي

تقييم المستوى	المتوسط الحسابي المرجح	الوزن	الإجابة
منخفض جداً	من 1 إلى أقل من 1.80	1	غير موافق بشدة
منخفض	من 1.80 إلى أقل من 2.60	2	غير موافق
متوسط	من 2.60 إلى أقل من 3.40	3	موافق نوعاً ما
مرتفع	من 3.40 إلى أقل من 4.20	4	موافق
مرتفع جداً	من 4.20 إلى 5	5	موافق بشدة

ومن أجل التحقق من ملائمة صحيفة الاستبيان لمجريات البحث العلمي الحالي، كان لزاماً وانسجاماً مع متطلبات البحث العلمي القيام بإجراء اختبار الصدق والثبات وعلى النحو الآتي: -

الصدق الظاهري: - يقصد به قدرة صحيفة الاستبيان للتعبير عن الهدف الذي صممت من أجله، وهناك عدة طرائق لقياس هدف صحيفة الاستبيان منها طريقة الصدق الظاهري، حيث تتضمن هذه الطريقة عرض الاستبيان على عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال لإبداء آرائهم وملاحظاتهم عن الفقرات من أجل إجراء التعديلات اللازمة للفقرات في الأداة (الاستبيان)، وبناء على ما قدمه المحكمون من آراء وملاحظات حول أداة الدراسة فقد تم تعديل بعض الفقرات من حيث البناء.

كما تم قياس ثبات وصدق أداة الدراسة (صحيفة الاستبيان) عن طريق احتساب (معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي) لجميع فقرات الاستبيان، حيث وُجد أن قيم معامل ألفا كرونباخ للنبود ومعاملات الصدق الذاتي مرتفعة وتقرب من الواحد الصحيح، وبذلك يكون قد تأكد الباحثان من صدق وثبات الاستبيان، وتكون الاستبيان في صورتها النهائية قابلة للتحليل، والنتيجة موضحة في الجدول التالي:-

جدول (2) يبين معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

ت	البند	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
1	مبدأ الشفافية	5	0.846	0.920
2	مبدأ المشاركة	5	0.825	0.908
3	مبدأ المساءلة	5	0.802	0.896
4	مبدأ الفاعلية	5	0.791	0.890
	مبادئ الحوكمة ككل	20	0.941	0.970

4/3 : خصائص مجتمع الدراسة ووصف متغيراتها:

1. خصائص عينة الدراسة: تتمثل خصائص بالجدول الآتي: -

الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	الدبلوم العالي أو أقل	9	23.7
	الجامعي	15	39.5
	الماجستير أو الدكتوراه	14	36.8
	المجموع	38	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	7	18.4
	تمويل ومصارف	5	13.2
	إدارة	17	44.7

23.7	9	اقتصاد	مدة الخبرة الوظيفية
100.0	38	المجموع	
7.9	3	من 5 سنوات	
42.1	16	من 5 - 15 سنة	
50.0	19	من 15 سنة فأكثر	المستوى الوظيفي
100.0	38	المجموع	
26.3	10	مدير إدارة	
42.1	16	مدير مكتب	
31.6	12	رئيس قسم	المجموع
100.0	38	المجموع	

بالنظر في الجدول السابق يتضح أن المؤهل العلمي لأغلب مفردات عينة الدراسة كان (جامعي) بنسبة (39.5%) من إجمالي عينة الدراسة، ويليه المؤهل العلمي (الماجستير أو الدكتوراه)، كما أظهرت النتائج أن ما نسبته (44.7%) كان تخصصهم (إدارة)، ويليه (اقتصاد)، كما اتضح أيضاً أن سنوات الخبرة لدى مفردات عينة الدراسة تتراوح (من 15 سنة فأكثر)، أما بالنسبة للمستوى الوظيفي فأغلبهم كانوا (مدراء مكاتب) بنسبة (42.1%).

5/3 وصف متغيرات الدراسة:

لمعرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التقنية العليا بمدينة طرابلس، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة مستخدماً بعض مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي الانحراف المعياري وكما هو مبين لاحقاً: -

1/5/3 التحليل الوصفي (مبدأ الشفافية)

الجدول رقم (4) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مبدأ الشفافية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
1	تراعي المؤسسة التقنية العليا نشر اللوائح والأنظمة المتعلقة بها وإتاحتها لكل العاملين لديها	2.61	0.638	متوسط
2	تقوم المؤسسة التقنية العليا بالإفصاح عن أنظمتها ولوائحها بطرق متعددة ومفيدة	2.63	0.945	متوسط
3	تقوم المؤسسة التقنية العليا بتعميم وإعلان سياستها المتبعة في صرف المكافأة والمزايا المالية والعينية	2.39	0.755	منخفض
4	تقوم المؤسسة التقنية العليا بالإفصاح عن تقارير الأداء الإداري والمالي بشكل دوري	2.50	1.290	منخفض
5	تقوم المؤسسة التقنية العليا بمناقشة موازنتها التقديرية مع الجهات ذات العلاقة بشفافية ووضوح	2.70	0.790	متوسط
	المتوسط الحسابي مبدأ الشفافية	2.57	0.57	منخفض

نلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على تطبيق مبدأ الشفافية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (2.57) وانحراف معياري (0.57) وهذا يدل على أن تطبيق مبدأ الشفافية جاء بمستوى منخفض، كما وتشير النتائج أن أغلب الفقرات جاءت بمستوى متوسط، في حين حصلت الفقرة (تقوم المؤسسة التقنية العليا بمناقشة موازنتها التقديرية مع الجهات ذات العلاقة بشفافية ووضوح) على أعلى متوسط حسابي، والفقرة (تقوم المؤسسة التقنية العليا بتعميم وإعلان سياستها المتبعة في صرف المكافأة والمزايا المالية والعينية) على أقل متوسط حسابي حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

2/5/3 التحليل الوصفي (مبدأ المشاركة):

الجدول (5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مبدأ المشاركة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
6	توفر المؤسسة التقنية العليا وحدة خاصة لقبول المقترحات والشكاوي وتتعامل معها بمهنية عالية	2.65	0.978	متوسط
7	تعمل المؤسسة التقنية العليا على نشر ثقافة المشاركة وتعزز مبدأ العمل الجماعي وفرق العمل	2.68	0.732	متوسط
8	يتم مناقشة القرارات العليا في الاجتماعات الدورية وإجراء التعديلات المناسبة بشأن وضع آلية لتنفيذها	2.50	1.290	منخفض
9	تتبنى إدارة المؤسسة التقنية العليا مبدأ الشورى في إدارة الأنشطة الأكاديمية والإدارية	2.63	0.714	متوسط
10	تدعم المؤسسة التقنية العليا مشاركة جميع الأطراف المعنية في رسم السياسات والخطط والأهداف العامة بالمؤسسة	2.70	1.052	متوسط
	المتوسط الحسابي	2.63	0.74	متوسط

نلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على تطبيق مبدأ المشاركة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (2.63) وانحراف معياري (0.74)، وهذا يدل على أن تطبيق مبدأ المشاركة جاء بمستوى متوسط، كما وتشير النتائج أغلب الفقرات جاءت بمستويات متوسطة، في حين حصلت الفقرة (تدعم المؤسسة التقنية العليا مشاركة جميع الأطراف المعنية في رسم السياسات والخطط والأهداف العامة بالمؤسسة) على أعلى متوسط حسابي، والفقرة (يتم

مناقشة القرارات العليا في الاجتماعات الدورية وإجراء التعديلات المناسبة بشأن وضع آلية لتنفيذها) على أقل متوسط حسابي حسب المقياس المعتمد في الدراسة.
3/5/3 التحليل الوصفي (مبدأ المساواة):

الجدول رقم (6) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مبدأ المساواة

مستوى التطبيق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	
متوسط	0.823	2.61	توفر المؤسسة التقنية العليا أسس وقوانين واضحة للمساواة عن أداء أعضائها الأكاديميين والإداريين	11
منخفض	0.802	2.45	توفر المؤسسة التقنية العليا معايير واضحة لتقييم أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب	12
منخفض	0.595	2.34	لدى المؤسسة التقنية العليا وحده مستقلة للرقابة الداخلية وتطلع على تقاريرها بصفة دورية	13
متوسط	0.847	2.71	يتم مراجعة كافة الأنشطة المالية وغير المالية التي تقوم بها المؤسسة التقنية العليا من قبل المرجعة الداخلية	14
متوسط	0.582	2.60	تقوم المؤسسة التقنية العليا بنشر جميع اللوائح التأديبية والقانونية بشكل واضح لجميع العاملين	15
منخفض	0.55	2.54	المتوسط الحسابي مبدأ المساواة	

نلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات عينة الدراسة على تطبيق مبدأ المساواة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (2.54) وانحراف معياري (0.55)، وهذا يدل على أن تطبيق مبدأ المساواة

جاء بمستوى منخفض، كما وتشير النتائج أن أغلب الفقرات جاءت بمستويات متوسطة، في حين حصلت الفقرة (يتم مراجعة كافة الأنشطة المالية وغير المالية التي تقوم بها المؤسسة التقنية العليا من قبل المرجعة الداخلية) على أعلى متوسط حسابي، والفقرة (لدى المؤسسة التقنية العليا وحده مستقلة للرقابة الداخلية وتطلع على تقاريرها بصفه دورية) على أقل متوسط حسابي حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

4/5/3 التحليل الوصفي (مبدأ الفعالية التنظيمية):

الجدول رقم (7) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مبدأ الفعالية التنظيمية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
21	توفر المؤسسة التقنية العليا وصف وتوصيف وظيفي دقيق ومعتمد لمهام كل وظيفة لتحقيق الأهداف المرسومة	2.65	0.638	متوسط
22	تمنح المؤسسة التقنية العليا أعضاء الهيئة الأكاديمية التفرغ العلمي لتطوير مهارتهم البحثية والتدريسية	2.67	0.945	متوسط
23	تعمل المؤسسة التقنية العليا على تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل بأقل تكلفة ووقت وجهد	2.60	0.790	متوسط
24	يتم اختيار الموظفين للعمل المؤسسة التقنية العليا وفق معايير محددة وواضحة ويتوافق مع حاجات ومتطلبات العمل	2.62	1.290	متوسط
25	تهتم المؤسسة التقنية العليا بتدريب موظفيها لتطوير وتحسين مستوى الأداء بشكل مستمر	2.62	0.755	متوسط
	المتوسط الحسابي	2.63	0.71	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي لمبادئ الحوكمة	2.59	0.59	منخفض

نلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على مجال تطبيق مبدأ الفعالية التنظيمية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (2.63) وانحراف معياري (0.71)، وهذا يدل على أن تطبيق مبدأ الفعالية التنظيمية جاء بمستوى متوسط، كما وتشير النتائج أن أغلب الفقرات جاءت بمستويات متوسطة، في حين حصلت الفقرة (تمنح المؤسسة التقنية العليا أعضاء الهيئة الأكاديمية التفرغ العلمي لتطوير مهاراتهم البحثية والتدريسية) على أعلى متوسط حسابي، والفقرة (تعمل المؤسسة التقنية العليا على تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل بأقل تكلفة ووقت وجهد) على أقل متوسط حسابي حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

ونلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي لمبادئ الحوكمة بلغ (2.59) وانحراف معياري بلغ (0.59) بمستوى تطبيق منخفض، وهذا يدل على أن تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التقنية العليا بمدينة طرابلس ككل جاء بمستوى منخفض من وجهة نظر موظفو مؤسسات التقنية العليا حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

5- هل تختلف إجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بمؤسسات التقنية العليا بمدينة طرابلس تبعاً لمتغيرات البحث (المستوى الوظيفي ومدة الخبرة)، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والجدول الآتي يبين ذلك: -

الجدول رقم(8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة

المتغير	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
المستوى الوظيفي	مدير إدارة	60062.	.615720	متوسط
	مدير مكتب	61002.	.504590	
	رئيس قسم	2.6050	.504460	

منخفض	.023090	2.0267	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
متوسط	.487670	2.6163	من 5 إلى أقل من 15 سنة	
متوسط	.603930	2.6505	من 15 سنة فأكثر	

تبين من خلال الجدول السابق أنه لا يوجد تفاوت بين مستويات المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التقنية العليا تبعاً لمتغيرات البحث (المستوى الوظيفي) فجمعياً جاءت بمستوى متوسط، بينما يوجد تفاوت بين مستويات المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التقنية العليا تبعاً لمتغيرات البحث (مدة الخبرة)، أي تختلف آراء المبحوثين حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التقنية العليا من وجهة نظر القيادات الإدارية بالمؤسسات التقنية العليا حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

6/3 النتائج:-

بالاعتماد على عرض ومراجعة أدبيات الدراسة ومن خلال تحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً من عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات التقنية العليا قيد الدراسة كان (منخفضاً)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.59).

2- كما أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لمبدئي (المشاركة، الفعالية التنظيمية)، كانت بمستوى تطبيق متوسط.

3- بالنسبة لمبدئي (الشفافية، المساءلة) أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية كانت بمستويات تطبيق منخفضة.

4- لا يوجد اختلاف لإجابات مفردات عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التقنية العليا تبعاً لمتغيرات البحث (المستوى الوظيفي) فجمعها جاءت بمستوى متوسط.

5- يوجد اختلاف لإجابات مفردات عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التقنية العليا تبعاً لمتغيرات البحث (مدة الخبرة).

التوصيات:

1. يجب على الإدارة في المؤسسات التقنية العليا أن تعمل بشكل جاد ومسؤول لتطبيق مبادئ الحوكمة لتزيد كفاءتها وفعاليتها وجودة الخدمات المقدمة فيها.

2. يجب على الإدارة في المؤسسات التقنية العليا أن تعمل بشكل جاد في نشر ثقافة تطبيق مبادئ الحوكمة بين الموظفين من خلال ندوات التوعية والمؤتمرات وورش العمل وتبادل الخبرات بين مؤسسات التقنية العليا فيما بينها، وإدخالها كمادة علمية تدرس ضمن المناهج لتأسيس وتأسيس مفهوم الحوكمة.

3. يجب على الإدارة في المؤسسات التقنية العليا العمل بمستوى عالي في اعتماد مبدأ الشفافية في نشر اللوائح والأنظمة المعتمدة والسياسات المتبعة وكذلك الإفصاح عن تقرير الأداء المالي والإداري وبشكل دوري.

4. يجب على الإدارة في المؤسسات التقنية العليا العمل بمستوى عالي في اعتماد مبدأ المشاركة من جميع العاملين في المؤسسة في وضع المقترحات ورسم السياسات والخطط والأهداف العامة بالمؤسسة.

5. يجب على الإدارة في المؤسسات التقنية العليا العمل بمستوى عالي في اعتماد مبدأ المساءلة داخل المؤسسة وذلك بنشر جميع اللوائح التأديبية والقانونية وبشكل واضح لجميع العاملين.

6. يجب على الجهات المسؤولة والمعنية في الدولة إصدار لوائح وتشريعات خاصة بمعايير ومبادئ الحوكمة، وإلزام الإدارات داخل المؤسسات التقنية العليا بالعمل بها.

7. يجب إنشاء لجان مستقلة داخل كل مؤسسات التقنية العليا لمتابعة تنفيذ معايير الحوكمة وتقييمها باستمرار.

الهوامش/

ⁱ قرار (20) لمصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، ص 6 ، 2010.

ⁱⁱ ديوان المحاسبة الليبي، (2015)، "التقرير العام"، ص 56.

ⁱⁱⁱ ديوان المحاسبة الليبي، (2016)، "التقرير العام"، ص 48.

^v ديوان المحاسبة الليبي، (2017)، "التقرير العام"، ص 68 - 69.

^v ديوان المحاسبة الليبي، (2015 - 2020)، "التقرير العام"، بند التعليم التقني والفني .

المراجع :

- [1] أبوعمرية، جرادات، شديد، فايز محمد، ناصر محمد مسعود، محمد عيسى، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطينية، مجلة البلقاء للبحوث، والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد 33، العدد 1، 2020.
- [2] دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص ص 4 - 5.
- [3] ضو، المصرتي، صلاح عبد السلام، سالمة مفتاح، الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 3، العدد 6، 2020.
- [4] غنيمي، سامي محمد أحمد، مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص 18 - 19، 2013 - 5
- [5] ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول "التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2009، ص ص 92 - 93.